



تحليل الخبراء



# هل تُحسِن واِشْنَطِن فِهم اِيران؟

لينكولن بلومفياد جونيور  
راميش سيبيراد

TRENDS Research & Advisory is a progressive research center that aims to help improve policy and decision-making process through research and analysis. The conclusions and recommendations of any TRENDS publications are solely those of its author(s), and do not reflect the views of the Institution, its management, or its other scholars.

P.O. Box 110450, Abu Dhabi, UAE  
[www.trendsinstitution.org](http://www.trendsinstitution.org)

نُشرت نسخة سابقة من هذه المقالة في الأصل في مجلة «ذا ناشونال إنترست» The National Interest بعنوان «ما لا تفهمه أمريكا بشأن إيران» بتاريخ 31 مايو (أيار) 2016 على الرابط:

<http://nationalinterest.org/feature/what-washington-doesnt-get-about-iran-16411>

**سعادة السفير «لينكولن بلومفيلد جونيور» Lincoln Bloomfield Jr.** – رئيس مجلس إدارة «مركز ستيمسون» Stimson Center في واشنطن العاصمة. شغل منصب المبعوث الأمريكي الخاص لـ «منظومات الدفاع الجوي المحمولة للحد من التهديدات» MANPADS Threat Reduction ما بين عامي 2008 إلى 2009، وقد عمل سابقًا نائبًا لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (1992 – 1993)، وشغل منصب النائب الأول لمساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي (1988 – 1989)، إلى جانب عدد من المناصب السياسية في وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيين بدءًا من عام 1981. وقد صدر له تأليفًا وتنقيحًا كتابان وعدد كبير من المقالات، وهو خريج كلية «هارفارد كوليديج» و«كلية فليتشر لعلوم القانون والعلاقات الدبلوماسية». ويعمل أيضًا رئيسًا لشركة «بالمر كوتس ش. ذ. م. م.» Palmer Coats LLC، وكبيرًا للمستشارين لدى شركة «سياترك، إنك.» Seatrec Inc.، وكبيرًا لمستشاري الشؤون غير القانونية لدى شركة «أكين غامب شتراوس هاور أند فيلد آل بي» Akin Gump Strauss Haur & Feld LLP، ويعمل كذلك مديرًا لـ «اللجنة التنفيذية الوطنية لبرنامج الشراكة المائية الأمريكية» وعضوًا بها.

**«د. راميش سيبيراد» Dr. Ramesh Sepehrrad** – الباحثة المهنية الممارسة في «كلية علوم تحليل النزاعات وتسويتها» (SCAR) في جامعة جورج ميسون، فيرفاكس، فرجينيا، بالولايات المتحدة الأمريكية. اعتقل النظام الأصولي المتطرف في إيران في ثمانينيات القرن الماضي والديها وشقيقتها لمساعدتهم على نشر المطبوعات الداعية لنشر الديمقراطية، وقد بقيت أختها ذات الأربعة عشر عامًا آنذاك عامين في المعتقل.

## جدول المحتويات

- 2..... وعد الإصلاح الصعب: العقود الضائعة
- 5..... تاريخ النظام: الأدلة المنسية
- 10..... مهمة النظام الأولى: دوام السيطرة
- 12..... الفشل واليأس: الدلائل
- 15..... حفظ النظام أم التغيير من الداخل؟
- 17..... الجمهورية الإسلامية: كيفية الإصلاح؟

في ظل دراما الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية، تقف واحدة من القضايا الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية على مفترق طرق؛ ألا وهي: مسألة التوجهات المستقبلية فيما يتصل بموقف الولايات المتحدة من إيران. ففي شهر سبتمبر (أيلول) عام 2013، وقف الرئيس الأمريكي أوباما أمام قادة العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقال: «إن استطعنا أن نسوي قضية البرنامج النووي الإيراني؛ فسيكون ذلك خطوة كبيرة على الطريق إلى بناء علاقة مختلفة؛ علاقة تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل». وبعد إبرام الاتفاق النووي في شهر يوليو (تموز) 2015، عكست تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي و التصرفات الإيرانية مؤشرا يبرز أن العلاقات بين الولايات المتحدة و ايران تسير في اتجاه أكثر احتراما للمصالح الأمريكية .

وكما كتب السيد «يوسف العتيبة» – سفير الإمارات العربية المتحدة لدى الولايات المتحدة – قائلاً: «من الواضح الآن، وبعد انقضاء عام على الاتفاق على إطار الصفقة النووية، أن إيران لا ترى في هذه الصفقة سوى فرصة لتشديد خصوماتها في المنطقة»<sup>1</sup>. فعلى المستوى الداخلي، أهدمت إيران عددًا من السجناء هو الأعلى منذ عشرين عامًا<sup>2</sup>. وقد أثارت انتخابات البرلمان ومجلس خبراء القيادة التي أجريت في إيران في شهر فبراير (شباط) – كما حدث مع انتخابات الرئاسة التي أنتت بالرئيس حسن روحاني في يونيو (حزيران) 2013 – تعليقات واسعة النطاق لدى خبراء السياسة في الولايات المتحدة بأن عملية التغيير الحقيقية باتت وشيكة؛ إذ توفق «الإصلاحيون» بعدد الأصوات على مناوئهم من الحرس القديم في طهران.

وفي الخامس من أبريل (نيسان)، أدلى السيد «توماس شانون» Thomas Shannon – مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية – بشهادته أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، قائلاً: «إن اكتساح الإصلاحيين» في الاقتراع على مقاعد البرلمان الإيراني «لبيؤكد حقيقة أن عزم الرئيس روحاني على انفتاح إيران على العالم وتخطي العقبات الأساسية قد أتى ثماره». وأشار السيد شانون إلى صعوبة تحديد أثر نتائج هذه الانتخابات في «كيفية تصرف إيران إستراتيجياً»؛ ذلك أن إيران – على نحو ما يفصل السيد شانون – خليط من الكيانات والجماعات المتصارعة، إلى جانب المتشددين الذين يتخذون مواقعهم بمحاذاة القيادة الدينية والأمنية لمنع الإصلاحيين من التحرك على نحو أسرع أو إلى مدى أبعد مما ينبغي لهم». ومن ثم، من اختصاصات القائد الأعلى – كما يقول السيد شانون – الحرص على «تحقيق التوازن ما بين هذه القوى في داخل إيران»<sup>3</sup>.

والحق يُقال إن هذا التحزب والسعي إلى اكتساب مزيد من النفوذ والقوة أمر طبيعي جدًا يحدث في صفوف القيادة الديمقراطية كانت أم ديكتاتورية على حد سواء؛ وليست إيران استثناءً في ذلك. أما السؤال الرئيسي الذي لم يستطع السيد شانون الإجابة عليه بشكل قاطع فهو: ما إن كانت سياسات النظام ستتيح إجراء تغيير حقيقي في سلوك إيران «الإستراتيجي». ويعكس ما أدلى به السيد شانون الاعتقاد الراسخ لدى صناع القرار والمستشارين بأن "دائرة الملالي الدينية" القابعيين في السلطة منذ ثورة عام 1979 قادرة على تمكين الحكام السياسيين الذين يميلون إلى الإصلاح في إيران وتحقيق رؤية الرئيس أوباما الواعدة، ومبادلة إدارته الحماسة والتسامح اللذين توليها ل طهران.

### وعد الإصلاح الصعب: العقود الضائعة

مرّ صناع السياسة الأمريكية في علاقتهم مع طهران بدورات متعاقبة من الخيبة والرجاء؛ فبعد فضيحة منتصف ثمانينيات القرن الماضي بانكشاف أمر صفقات السلاح في مقابل الرهائن التي أجرتها إدارة الرئيس ريغان، توقع المسؤولون الأمريكيون حدوث تغيير ايجابي في إيران مع فوز «أكبر هاشمي رفسنجاني» بمقعد الرئاسة عام 1990 والوعد بإعادة بناء اقتصاد البلاد الذي أنهكته سنوات الحرب الثمانية مع العراق. ولكن لم يتل ذلك سوى الهجمات الإرهابية في ألمانيا والأرجنتين، واغتيال معارضي النظام في المنفى، وهو ما نُسب مباشرة إلى رفسنجاني وخامنئي<sup>4</sup>. كذلك، أسفرت تفجيرات أبراج الخُبر في المملكة العربية السعودية في الخامس والعشرين من يونيو (حزيران) عام 1996 عن مقتل تسعة عشر طيارًا أمريكيًا؛ ردًا على سياسة «الاحتواء المزدوج» التي انتهجتها إدارة الرئيس كلينتون تجاه إيران والعراق كلاهما، مع تصاعد حدة العقوبات المفروضة عليهما.

وفي عام 1997، ومع تولي «محمد خاتمي» الرئاسة في إيران، مقترحًا إجراء "حوار الحضارات"، رأت واشنطن أنها بإزاء مُحاورٍ رشيدٍ يُلِمح إلى الخروج عن النمط الذي تنتهجه إيران من قمع في الداخل وإرهاب في الخارج. ولكن لم يأت في أعقاب ذلك إلا موجة من القمع داخل البلاد، بما في ذلك ما أصبح يعرف باسم «الاعتقال المتسلسل»<sup>5</sup> للمنشقين على يد وزارة الاستخبارات والأمن الوطني في إيران، وهو ما بدا في أعين كثير من الناس ردة فعل من جانب المتشددين تجاه أجندة خاتمي. وتبددت آمال الشعب الإيراني بالإصلاح في ظل حكم خاتمي، وحل محلها «الخوف من أيام أشد سوادًا توشك على القدوم»<sup>6</sup>.

ولم تكن حقيقة أن العمل في البرنامج النووي الإيراني كان يتقدم على نحو كبير في السر في عهد الرئيس خاتمي قادرة على أن تهز قناعة واشنطن الراسخة بأن العناصر التقدمية داخل النخبة الحاكمة في طهران فقد تتولى يومًا ما سدة الحكم؛ وذلك لحرصها على أن رؤية إيران ملتزمة بالمعايير الدولية وداعمة للحقوق العالمية بقدر التزام ودعم الحكومات والمواطنين الغربيين لها.

وبالنظر لمعظم المحللين الإيرانيين بشأن الاجتماعات السياسية في واشنطن، يتضح لأعيننا أمران؛ أولهما: إن أي إشارة إلى إيران بوصفها أكبر دولة راعية للإرهاب أو إلى انتهاكاتهما الداخلية لحقوق الإنسان أو إلى الأنشطة التخريبية لقوات «حرس الثورة الإسلامية» (الحرس الثوري)؛ بما فيها وحدة القوات الخاصة فيها المعروفة باسم «فيلق القدس»، سيُعتَرَف بها وسُتَرَفَض في آنٍ واحد. وليس ذلك بجديد؛ فكم من أعوام قضتها إيران تزرع تحت وطأة العقوبات بسبب ذلك. ولمّا لم يكن في الأمر من جديد، أخذ دعاة الحرب المستتيرة العزف على وتر تلك الجوانب السلبية في الشؤون الإيرانية التي تستحق الإدانة وتند أي فرصة لإعادة النظر في تقدم السياسة الأمريكية إزاء إيران.

أما الأمر الآخر، وهو ما يُثَلج صدور أهل الدراية بشعاب السياسة وينسجم مع طموحات البيت الأبيض تحت إدارة أوباما، فهو حركة المد والجزر بين الفرق السياسية المتنافسة داخل دوائر القيادة الأمريكية؛ أي بين «الحرس القديم» في مقابل «الإصلاحيين»، و«المحافظين» في مقابل «المعتدلين»، وجماعة «خامنئي» المتشددة في مقابل جماعة «رفسنجاني» الساعية إلى مزيد من التكامل مع العالم الخارجي. ففي حين تبرز عملية الانتخابات الرئاسية الأمريكية المرشحين وهم يوجهون السخط الشعبي تجاه النخب السياسية والاقتصادية في البلاد، تضخم التغطية الإعلامية للانتخابات الإيرانية الأخيرة – بتشجيع من خطاب الإدارة الخاصة – من موضوع التمرد الشعبي في الانتخابات. ومن ثم، فإن لرجل الشارع الأمريكي عذره إن افترض أن الشعب الإيراني بعدده البالغ تسعة وسبعين مليون مواطن يمارس سيادته الشعبية بكل حرية؛ نظرًا لغياب المعلومات الواردة عن العملية الانتخابية في إيران.

بالغت وسائل الإعلام الأمريكية، خلال تغطيتها الانتخابات الإيرانية الأخيرة، في موضوع التمرد الشعبي، ما أعطى رجل الشارع الأمريكي عذره إن افترض أن الشعب الإيراني يمارس سيادته الشعبية بكل حرية؛ وذلك لغياب المعلومات الحقيقية عن العملية الانتخابية التي جرت في إيران.

فالمعلومات بشأن المسلك الجائر الذي تسلكه إيران - ناهيك عن الحوادث التي قد يُنظر إليها بوصفها انتهاكات لبنود «الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني» (JCPOA) - ترد في تقارير ولكنها لا تُناقش؛ ذلك أن مجتمع السياسة يبدو خلواً من الثقة التي قد تمكنه من التأثير على نحو بناء في أجهزة النظام التي تشرف على الأنشطة الإرهابية والعمليات العسكرية والانتهاكات القضائية واحتكار الأصول المالية والاقتصادية والقيود المفروضة على الصحافة والتحكم في الاتصالات ومراقبتها وتهريب الأسلحة إلى الأطراف الممارسة للأعمال العنف من غير الحكومات وعمليات الخداع المخبراتية والدعائية. فلطالما ظل



وزير الخارجية جون كيري مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في الأمم المتحدة في نيويورك، 27 أبريل (نيسان) 2015 (المصدر - Jason DeCrow - Pool/Getty Images)

قرع طبول الأعمال الإيرانية البغيضة مستمراً بلا هوادة لعقده الرابع يمر مرور الكرام رغم الاتفاق النووي المبرم. ويحظى الرئيس روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف - وهما رائدا المبادرة الدبلوماسية الإيرانية تجاه الغرب - باهتمام كبير لما يُنظر إليهما بوصفهما من عوامل التغيير المنشود الذي يُؤمل منه أن يضع حداً لقرع الطبول الهدام بعد طول انتظار.

وفي ظل هذا هل تطلعات الإدارة الأمريكية إزاء إيران في محلها أم لا؟ من المسلم به أن التحزبات داخل النخبة الدينية في إيران تشد تارةً وتتحسر أخرى، والآثار المترتبة على هذه الحركات تطرح أسباًً وجيهةً للنقاش؛ مثلها في ذلك مثل أجزاء كثيرة من تاريخ إيران فيما بعد 1979. فالحاجة تدعو إلى هذا النقاش؛ ذلك أن الرئيس أوباما قد طرح في العام الماضي المشروع الدبلوماسي مع إيران بوصفه أمراً واقعاً، متهماً من يحطون من قدر هذا المشروع بأنهم يقرعون طبول الحرب. فهل يجانبنا الصواب سياسياً إن قلنا إن المرشد الأعلى علي خامنئي والرئيس السابق رفسنجاني سيحد أي منهما من ميوله التنافسية داخل الهيكل الإداري بالقدر الذي يُمكن القوى السياسية الأخرى ويزعزع قبضة النظام بأطرافه مجتمعةً على مقاليد السلطة في إيران؟ ومن بوسعه أن يقول إن «الإصلاحيين» الدينيين سيحدثون تغييراً إستراتيجياً كبيراً؟

والمسألة السياسية الرئيسية التي لم يُنظر فيها بعين الجد بعد هي كيفية إحداث تغيير حقيقي في إيران؛ إذ تنصرف جهود الإدارة الأمريكية ومناصريها بشكل كبير نحو الدفاع عن «الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني» (JCPOA) ضد المنتقدين السياسيين الذين ينتقصون من قدر معرفتهم بالشؤون الإيرانية.



وقد أقر واحد من كبار مستشاري الرئيس أوباما مؤخراً بأن الرواية التي تطرحها الإدارة الأمريكية بشأن «الواقع السياسي الجديد - الذي استجد نتيجة الانتخابات التي جاءت بالمعتدلين إلى السلطة في إيران - قد فُبرك بغرض [على حد وصف المتحدث] تسويق الصفقة (النوية مع إيران)»<sup>7</sup>.

ويُفَرِّد خبراء السياسة مع ذلك بوجود الخلافات داخل النظام والتوتر بين الحكومة والمحكومين في إيران؛ وذلك على نحو ما يتضح من توكيدهم على التحديات الإصلاحية التي تواجه النظام المحافظ ومن وصفهم لـ«القلق» الانتخابية. فما التوجه والسيناريو اللذان ترغب الولايات المتحدة في رؤيتهما يتكشfan من هنا؟ إذ أننا بحاجة إلى الوصول إلى فهم صحيح للنظام القائم في طهران بما يواجهه من تحديات وما يضعه من أولويات وما بين يديه من خيارات لنتنبأ تنبؤاً دقيقاً واقعيّاً عن سياسة طهران في مرحلة ما بعد «الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني» (JCPOA).

### تاريخ النظام: الأدلة المنسية

ثمة أجيال من الأمريكيين لا تزال تذكر المشاهد التي كانت الأخبار تحملها من إيران منذ عام 1979 حين احتشدت جموع الناس يهتفون بشعار «الموت لأمريكا»، وإن كانت هذه الأخبار قد كشفت في الأعوام الأخيرة عن ظهور معارضة مناوئة لذلك الوضع القائم، والتي تجلت في انتفاضة الإصلاح الخضراء، وما مورس ضدها من القمع في أثناء الانتخابات التي أُجريت في شهر يونيو (حزيران) عام 2009، وكذا في التظاهرات الشعبية ضد ما تلا ذلك من تزوير في نتائج الانتخابات؛ وهي الاحتجاجات التي شهدت مصرع طالبة الفلسفة ذات الستة عشرين ربيعاً «ندا آغا سلطان» NedāĀghā-Soltān برصاص القائمين على حفظ النظام في شوارع طهران. ولكن الواقع الكامن وراء هذه الوقائع وغيرها من الأحداث السياسية جدير بأن ندقق فيه النظر.

حين يرى النظام السلطة السياسية بوصفها مستديمة بيده ولا يقبل بشأنها التفاوض، فإن الحكام يقفون حرساً على تاريخ ما مضى من أحداث وما لا يزال يجري منها؛ إذ يرون فيه أداة أساسية لبقاء هذا النظام. فمع ما نسمعه من نداءات متقنة من وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف إلى الرأي العام الغربي، وإعلانه نية إيران المسالمة وشدة التزامها بالقانون الدولي، وانتخابه على الظلم الواقع على إيران جراء ما يطولها من «تهديدات وعقوبات وشيطننة» من جانب الولايات المتحدة بوجه خاص، فلا يسعنا إلا أن نتخيل ما تركته

وسائلا لإعلام الموجهة من أثر طوال سبعة وثلاثين عامًا في عقول الناس، رغم انتشار الإنترنت وقنوات التلفزة الفضائية<sup>8</sup>.

ففي إيران اليوم، يُجرى رصد ولاء الطامحين إلى شغل المناصب السياسية عن كثب، وتلقى المعارضة العلنية عقابًا شديدًا، ولا يوجد من ثم مقياس صادق للوقوف على مدى ولاء الناس لهذه الخلافة الدستورية التي أرساها «آية الله الخميني» في عام 1979 أو لمعرفة مدى رغبتهم في التخلص منها. وقد استند دمج الخميني ما بين السياسة والدين عن طريق دستور جديد يقنن «ولاية الفقيه» على إخلاص مسلمي إيران دينيًا كأساس لممارسته السلطة الزمنية. وقد جاءت هذه الديكتاتورية الدينية – برأي كثير من الإيرانيين بمن فيهم المسلمين منهم – بعيدة كل البعد عن فكرة الديمقراطية التشاركية التي كان من المتوقع إرساؤها بعد تحملهم ما كان من تجاوزات الشاه.

ومنذ اشتداد المقاومة في ربيع عام 1981 ضد هذا النظام القمعي الجديد، وهي المقاومة التي بلغت ذروتها في المظاهرات التي اندلعت على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد تأييدًا للديمقراطية، والتي تدرع بها «مسعود رجوي» زعيم جماعة «مجاهدي خلق» في العشرين من يونيو (حزيران)، ولمدة ثمانية وعشرين عامًا حتى عشية اليوم الذي لقيت فيه ندا آغا سلطان مصرعها في مظاهرات مماثلة، ظل النظام الذي أسسه الخميني يُحصن ذاته بالسلح والقوة الغاشمة، وهو النظام الذي اقتاد السيد «أبو الحسن بني صدر» - الرئيس الإيراني الأول والوحيد الذي جاء إلى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة - ليقع في منفاه الدائم تحت الأرض؛ وهي الحقبة الكارثية التي وصفها المؤرخ «إرفاند أبراهيميان» ErvandAbrahimian باسم «عهد الإرهاب»<sup>9</sup>. وأسماها البروفيسور «مارفن زونيس» Marvin Zonis باسم «حملة القتل الجماعي»<sup>10</sup>.

وقد بدرت من الرئيس أوباما إشارة غير دقيقة إلى «رجال الدين الذين أطاحوا بالشاه»، عاكسًا بذلك رؤية شاعت بين المحليين والصحفيين في الولايات المتحدة، في حين أن الحقيقة هي أن الشاه فقد سيطرته في أواخر سبعينيات القرن الماضي على كثير من شرائح الشعب الإيراني، وخلفه منافسة انتخابية دراماتيكية، حتى في الوقت الذي كان الخميني يطالب الساعين إلى شغل المناصب بقبول تركيبته الدستورية التي تسمو بالسلطة الدينية فوق السياسات جميعها. ومع اشتداد حدة التناقض ما بين المبادئ الديمقراطية وولاية الفقيه، بدا النظام – على نحو ما يصفه البروفيسور إبراهيميان – «بوضوح ... يفقد السيطرة على

الشوارع». وما يعرفه الإيرانيون اليوم تمام المعرفة أن «رجال الدين» قد نجحوا في إحكام قبضتهم على إيران بفضل إسقاطهم الثورة لا بإسقاط الشاه؛ وهو ما بوسع الأمريكيين الإستفادة منه في حال أحسنوا فهمه.

وليس ذلك بسوء الفهم الوحيد الذي لم يُصَحَّح؛ فقد أحاطت التكهّنات بسياسة إدارة أوباما الدبلوماسية تجاه إيران بأن أي إشارة من الولايات المتحدة حتى وإن لم تكن اعتذاراً صريحاً فسُتَعُدُّ إقراراً بأخطاء الماضي، وقد تمتد من ثم لتصبح تكفيراً عن الانقلاب الذي خططته وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وأطاح برئيس الوزراء القومي الإيراني «محمد مصدق» في عام 1953؛ وهو ما طالبت به طهران بالفعل مراراً وتكراراً. ومع ذلك، وإقراراً للعدالة التاريخية، فإن أي إقرار بالخطأ سيستلزم توقيع ممثل عن المرشد الأعلى إلى جانب توقيع ممثل الرئيس الأمريكي؛ وهو ما سيعكس بدوره حقيقة أن كبار رجال الدين في ذلك الوقت – بما فيهم «آية الله أبو القاسم كاشاني» مرشد «الخميني» – قد اصطدموا صراحةً مع الأسرة البهلوية الحاكمة وساندوا الإطاحة بمصدق.



آية الله كاشاني مهناً الشاه بمولد ولي العهد الأمير رضا بهلوي في شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام

وخاصة أن كاشاني نفسه قد حكم بإدانة مصدق بتهمة خيانة الجهاد واستحق بذلك – وفق قوله – عقوبة الإعدام<sup>11</sup>. وكذا أبدى الخميني نفسه سروره بسقوط مصدق. وها نحن مرة أخرى نرى رجال الدين وقد طمسوا موضعهم في تطور إيران السياسي المضطرب لتتنوير الغرب.

وفي يونيو (حزيران) عام 1981، وقع حدث كارثي هو الثاني في أهميته في تاريخ إيران الحديث ربما بعد الإطاحة بالشاه؛ وهو حدث له دلالاته لفهم أسباب رد الملاي بالقوة الغاشمة على التحدي الذي أثارته الانتفاضة الخضراء وعودة المواطنين إلى الشوارع بحشود غفيرة في عام 2009 مطالبين بالمساءلة الديمقراطية. ولم تكن العملية الانتخابية المغلقة (المزيفة) المصدر الوحيد لهذا السخط طويل الأمد؛ فقد استهدفت قوى الخميني الأصولية جامعات إيران بـ«ثورتهم الثقافية» بغرض قمع منتقديهم اليساريين الذين زادت دعوتهم التي داعت بين الطلبة والمفكرين من التشديد على افتقار الملاي إلى المشروعية السياسية.

ورغم ما بذلوه من جهود حثيثة لتكثير أفواه المعارضة الفكرية، حمل جيل ثمانينيات القرن الماضي شعلة مناهضة الاستبداد إلى الجيل التالي ليرتصف المتظاهرون الشوارع في الاحتجاجات العامة التي اندلعت في شهر يوليو (تموز) عام 1999<sup>12</sup>، حين نزل الناس إلى الشوارع عقب إغلاق النظام إحدى الصحف الطلابية وشنها هجوماً عنيفاً على أحد مساكن الطلبة في المدينة الجامعية بجامعة طهران، بل وألقت ببعض الطلبة من النوافذ وفق ما يُروى<sup>13</sup>.

ومن ثم كان الخوف من «الشارع» سبباً رئيساً – على وجه القطع – وراء تدخل إيران الباهظ الثمن (والمستمر) في سورية عقب اندلاع مظاهرات الربيع العربي الداعمة للديمقراطية للمرة الأولى في عام 2011. فلإيران – فايران متورطة كثر من أي طرف آخر في الصراع في سورية – يعود لها الفضل في إبقاء الأقلية الديكتاتورية العلمانية في سدة الحكم، في تحدٍّ لما تعهد به الرئيس أوباما بوجود رحيل بشار الأسد عن السلطة وإمداد المعارضة السورية غير المجهزة ودعم جهود الأمم المتحدة في رعاية عملية مصالحة وطنية يتلوها انتقال السلطة إلى قيادة جديدة.

وعلى المنوال ذاته في العراق؛ ما يمارسه فيلق القدس من توجيهه جاد للجماعات والمليشيات الشيعية



غلاف «ذي إيكونوميست» The Economist، 17 يوليو (تموز) 1999

– التي تحارب عنه بالوكالة، والتي وردت التقارير بأنها تختطف المدنيين من السنة العرب وتقتلهم وتفيد حركتهم – قد أعاق سعي هذا البلد إلى إرساء دعائم نظام دستوري متعدد الأعراق، بل وزاد من هشاشة الوحدة الوطنية في العراق<sup>14</sup>.

ولئن كانت إيران ترى في الدولة الإسلامية هاجساً يقض مضجعها ويسلب قوتها، فإن وجود جمهوريات دستورية ناجحة متعددة الأعراق محل النظم البعثية الديكتاتورية في سورية والعراق يمثل هاجساً أشد وطأة عليها. فاحتمال امتداد الربيع العربي شرقاً قد يقدح شرارة ربيع فارسي جديد كان – ولا يزال – خطراً داهماً على ثبات قبضة الجمهورية الإسلامية على مقاليد الحكم؛ ويجب من ثمّ منع وقوعه بأي ثمن كان.

وتظل افتقار الملالي إلى المشروعية في تمسكهم بالسلطة بقعةً عمياء في فهم واشنطن الشامل للثورة الإيرانية، بقعة قد غُضَّ الطرف عنها على إثر أزمة الرهائن. وربما كان ذلك السبب وراء الافتقار إلى

التفكير الناقد لمجابهة رواية النظام – على سبيل المثال – عن حربه لمدة ثماني سنوات مع العراق في عهد صدام حسين، وكذا وراء عدم التساؤل عن أسباب استمرار الخميني – رغم استرداده في منتصف عام 1982 كامل الأراضي الإيرانية التي سيطر عليها العراق عام 1980 – في الحرب مع العراق لمدة ست سنوات كاملة سقط فيها ما نسبته تسعون بالمائة من مجمل ضحايا إيران في هذه الحرب بسنواتها الثمانية واستنزف اقتصادها.

وقد أتاح الاستيلاء على السفارة الأميركية في عام 1979 تمكيناً لرجال الدين ضد منازعتهم من القوى السياسية الأخرى، منحت الحرب مع العراق المرشد الأعلى سلطة الطوارئ لسحق المعارضة الداخلية المتزايدة وفرض شروطه الدينية والثقافية وإحكام قبضته على كل الموارد اللازمة لضمان سيادة النظام وسيطرته. فعلى حين كان الشعب الإيراني بجموعه كباراً وصغاراً خلال ثمانينيات القرن الماضي يُلقن العبارات القومية المتطرفة التي تبرر هذه التضحيات الباهظة، لا نجد أحدًا من الإيرانيين عامةً يذكر دور الخميني في إطالة أمد الحرب بأي خير.

كذلك، لم يكن لدى صناعات السياسة الأمريكية حس المساءلة والاستقصاء بما يمكنهم من فهم السبب

في اختيار واحد من حجج الإسلام خليفة للخميني ليكون المرشد الأعلى بدلاً من «آية الله العظمى حسين علي منتظري» الذي كان مبعلاً على نطاق واسع، علمًا بأن حجة الإسلام هذا كان آنذاك أدنى مكانة بكثير ممن سواه. ولا يوجد ثمة تفسير وجيه لأسباب اختيار إيران المضي قدماً في استثماراتها في البنية التحتية النووية بدلاً من خيارات الطاقة الأيسر تكلفة وتنفيذًا بالنظر إلى ضالة مواردها من

يمثل وجود جمهوريات دستورية ناجحة متعددة الأعراق محل النظم الديكتاتورية في سوريا والعراق هاجساً شديداً على إيران، إذ إن احتمال امتداد ما يسمبالربيع العربي شرقاً كان ولا يزال خطراً داهماً على ثبات قبضة الجمهورية الإسلامية على مقاليد الحكم؛ وتسعى إيران الى منع وقوعه بأي ثمن كان.

اليورانيوم. وكذا لم يُنظر بعين الاعتبار إلى الأسباب التي دفعت بإيران إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات المعروفة باسم مجموعة 1+5، غير الضغوط الناجمة من العقوبات<sup>15</sup>.

وعلى المنوال ذاته، لم يفكر أحد في واشنطن بشأن العوامل التي تكمن وراء توقيف مراسل جريدة «واشنطن بوست» Washington Post الصحفي «جيسون ريزيان» Jason Rezia وحبسه سوى تلك التجاوزات القانونية الشخصية، ولما يتساءل أحد عما كان النظام يأمل في إخفائه بمنعه الصحفيين الغربيين من الحصول على تأشيرات الدخول إلى إيران لنقل الأخبار منها آنذاك. ولعلنا نجد دليلاً في قصة رهينة

أمريكي آخر؛ ألا وهو السيد «باري ليفنسون» Barry Levinson عميل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السابق (الذي لا يزال محتجزاً لدى إيران)، والذي قدم الإيرانيون – عن طريق الحكومة الفرنسية في عام 2011 – عرضاً لإطلاقه في مقابل إدراج برنامج إيران النووي في استنتاجات أحد تقارير وكالة الطاقة الذرية – الذي كان معلقاً آنذاك – بوصفه ذا طبيعة «سلمية»<sup>16</sup>.

ولم يجد هذا المدخل الأمريكي الساذج إلى الشؤون الإيرانية عوناً له فيما قد نسميه على وجه الدقة باسم «الرقابة الذاتية» من جانب المراسلين والإعلاميين الغربيين الذين يعرفون أنهم سيُحرمون من دخول إيران في حال حُملت تقاريرهم بما يكفي لإثارة سخط النظام. ولطالما ردت سياسة الولايات المتحدة على أقوال الحكومة الإيرانية وأفعالها من دون فهم دقيق لطبيعة هذا العنصر الدولي المهم.

### مهمة النظام الأولى: دوام السيطرة

في خلال سنوات تشكيل النظام، تعاون علي خامنئي الذي خلف الخميني عام 1989 في منصب المرشد الأعلى مع رفسنجاني على تنفيذ عقيدة «البسط» و«الحفظ» التي وضعها الخميني؛ وهما شرطا ضمان استمرارية الثورة الإسلامية، ولهما موضع القلب في مشروع ولاية الفقيه لدى الخميني. وعلى حين نرى خامنئي ورفسنجاني اليوم متصارعين ولكل منهما تياره ومواليه، تبقى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في واقع الأمر قائمة على عمادي البسط والحفظ.

فما تصفه واشنطن في الواقع صراحةً باسم زعزعة استقرار دول الجوار، بما فيه دعم ديكتاتور دمشق المتهم بارتكاب جرائم جسيمة ضد بلاده، وتسليح الجماعات المتطرفة غير التابعة للحكومة، والتحريض على الحرب الطائفية التي تقوض آمال العراق الهشة في إقامة دولة حقوقية، هو عينه ما يسميه رجال الدين في طهران باسم البسط. فالثورة – وفق قول الخميني – تستلزم بذل جهود حثيثة لتصدير أجندة طهران إلى ما يجاورها.

وبالمثل، فإن تزايد الأعمال العدائية الخفية داخل إيران، إضافة إلى قدرتها على تخصيص اليورانيوم وما يتصل بذلك من أبعاد عسكرية محتملة في برنامجها النووي، إلى جانب الانتهاكات الحقوقية المتفاقمة التي تلقى استنكاراً واسعاً والقيود المفروضة على الصحافة والرقابة المفروضة على الفضاء المعلوماتي والأنشطة الدعائية فيه وإحكام السيطرة على جوانب كثيرة من الاقتصاد القائم، وغير ذلك من التدابير

الداخلية، تندرج جميعها ضمن مبدأ الحفظ<sup>17</sup>. فأحكام القبضة على مقاليد القوة في البلاد شرط لازم للبقاء في سدة الحكم.

وقد فهم علي خامنئي وهاشمي رفسنجاني – بوصفهما اثنين من كبار رجالات ولاية الفقيه منذ بدء عهد الخميني – وقليل من الناس غيرهما هذه الطبيعة الحركية للمؤسسة الثورية. وقد أدرك كلاهما أن الجمهورية الإسلامية لن تصمد طويلاً ما لم تبقَ هيبتها مستمرة وما لم تُحَدَّث تأثيراً في الخارج مع ضرورة بذل التضحيات وتركيع من بالداخل؛ ففي عام 1989، وبعد حلول خامنئي محل الخميني، عمل رفسنجاني مع المرشد الأعلى الجديد على تعزيز سلطة منصبه تعويضاً عن افتقاره إلى المكانة السياسية والدينية وقوة التأثير.

ولمنصب ولاية الفقيه على سبيل الدوام وظيفتان. فعلى الصعيد الداخلي، على الولي الفقيه أن يُبقي في بؤرة التركيز والدعاية الرامية إلى بناء صورة زعيم الثورة، والاستمرار في تعزيز مكانة الأب الروحي

في واقع الأمر، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على عمادي البسط والحفظ، وما تصفه واشنطن صراحةً باسم زعزعة استقرار دول الجوار، هو عينه ما يسميه رجال الدين في طهران البسط. في حين أن مبدأ الحفظ يتمثل في تزايد الأعمال العدائية الخفية داخل إيران إلى جانب الانتهاكات الحقوقية للشعب الإيراني، يندرجان ضمن مبدأ الحفظ.

«الملحمي» آية الله الخميني. وتُستخدم الدعاية لحشد الحرس الثوري وتوحيد صفوفه، وحشد القوات شبه العسكرية – مثل القوات التعبوية الشعبية المعروفة باسم «الباسيج» – لقمع الشعب، وتنظيم القطاع الديني في مختلف أنحاء البلاد لأداء صلاة الجمعة وفق الموضوعات السياسية المقررة.

أما على الصعيد الدولي، فعلى الولي الفقيه أن يستمر في بسط سلطانه الديني على المسلمين الشيعة في جميع أنحاء المنطقة والعالم الإسلامي بوجه عام. وقد كان شعار الخميني

أن الجمهورية الإسلامية الجديدة سوف تفتح «القدس انطلاقاً من كربلاء»؛ وهو الشعار الذي يبين أنه قد انطلق في مسعاه لبسط نفوذه فيما وراء حدود إيران. ويُشكّل المرشد الأعلى بوصفه ممثل الإمام الثاني عشر ضمن سلسلة الأئمة الذين خلفوا النبي محمداً – تحدياً بوجه المسلمين السُنَّة، مؤكداً أحقيته في مقدسات الإسلام، في تحدٍّ لآل سعود (الذين يتخذ الملك فيهم لقب خادم الحرمين الشريفين) والهاشميين في الأردن الذين ينسبون أنفسهم إلى النبي، ومن ثم يُنظر إليهم بوصفهم رعاة المسجد الأقصى ثالث مقدسات الإسلام منزلة.

ولطالما أربكت الأبعاد الداخلية والخارجية لهذا المشروع الثوري – الذي أرسى أسسه الخميني – الجهود الغربية لفهمه ومن ثم العمل معه على الصعيد الدبلوماسي والثقة في جني ثماره المنشودة. وإلا فلم عمده هذا النظام الديني منذ بواكيره – مدفوعاً بنية إخماد النوازع الديمقراطية في الداخل ودرء غارات العراق على الحدود المشتركة بينهما – إلى استهداف قوات الولايات المتحدة وأوروبا وسفارتيهما ورهائهما وركاب خطوط الطيران منهما مراراً وتكراراً، وهي الأعمال التي كان لبنان نقطة البدء فيها؟ وما الغرض من تسليح الميليشيات غير الحكومية التي تقاتل بالنيابة عن هذا النظام في الخارج ودعمها واتخاذ البلاد البعيدة كالأرجنتين مسرحاً لتنفيذ أعماله الإرهابية الاستعراضية؟

وكم من مرة أساءت إيران فيها استعمال امتيازاتها السيادية في إدارة العمليات الإرهابية تحت غطاء السرية والحصانة الدبلوماسيتين في عواصم الدول كأثقة ودمشق وبون وبوينس آيرس؛ وهي الإساءات التي طالما وُصفت بالانتهاكات المتتالية للقوانين والأعراف الدولية. ولا يتأتى التفسير الأمثل لهذه الأعمال العدائية التي نفذها النظام في الخارج إلا في ضوء ما يُقصد منها من حفظ تماسك النظام وولاء جنوده؛ وهي تجليات عقيدة البسط لدى الخميني – وهي نظريته الفريدة في اتخاذ التطرف الديني سبيلاً إلى التمكين – التي أتت على حساب مبادئ سيادة الدول.

والحق يُقال إن الغرض الوحيد الذي لطالما سعى إليه المجتمع الدولي في جميع تعاملاته مع طهران – ألا وهو الاستعداد للالتزام بمعايير السلوكيات الدولية المتبعة بما فيها مراعاة الحقوق المعترف بها دولياً على الصعيد الداخلي – هو آخر ما قد تقبل به الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة. ولربما كان الرد على السخط الشعبي داخل إيران والتسارع في تنفيذ مبدأي البسط والحفظ الذي بدأ منذ عام 2013 في عهد الرئيس روحاني دليلاً على ذلك، في الوقت ذاته الذي كانت إيران تسعى فيه إلى كسب القبول على الصعيد الدولي وتخفيف العقوبات الاقتصادية وانتزاع الاعتراف القانوني بحقوقها النووية على طاولة المفاوضات. ولكنه لم يكن في واقع الأمر سعياً إلى اعتماد أي نسخة إصلاحية تهدف إلى التوافق مع المبادئ أو المُثل الأمريكية.

### الفشل واليأس: الدلائل

لربما كان من المقنع القول إن الجهود التي تبذلها إيران في الشرق الأوسط لا زالت قاصرة عن تحقيق المتطلبات التي تستلزم عقيدة الخميني وجودها لتصدير ثورتها وبسط نفوذها على العالم الإسلامي بمواجهة الغرب والولايات المتحدة خاصة؛ وهو القول الذي يجدر الأخذ به موضوعاً للنقاش السياسي في



الوقت الراهن. فها نحن نرى كثيرًا من المسلمين اليوم إذ يرفضون هذه الصيغة الثورية الإيرانية؛ بل ها نحن نرى أيضاً الدول السبع وخمسين الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي تشجب رسمياً «تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وغيرها من الدول الأعضاء... ودعمها المستمر للإرهاب»<sup>18</sup>.

وباستثناء النظام العلماني الديكتاتوري في سورية وبعض فصائل الشيعة في العراق، لا تزال الدول المحيطة بإيران تناهض مطامع طهران الدينية وتشتد في مقاومتها. فلم تجن طهران شيئاً من سعيها البيّن إلى التأثير في شيعة الخليج العربي إلا تأزم علاقاتها مع حكومات تلك البلاد؛ وهي الحكومات التي طالما نأت بنفسها عن الرد بالتدخل نيابة عن السنّة الإيرانيين البالغ عددهم ثمانية عشر مليوناً، والذين يرفض الملاي تخصيص مسجد واحد لهم على كثرة عددهم هذا. إضافة إلى ذلك فإن عدداً من القيادات الشيعية المؤثرة – ومن بينهم «آية الله السيستاني» في العراق – يرفضون نظام ولاية الفقيه ولا يبدون تأييداً لإمامة الخميني على المسلمين. ومن ثمّ، لا يجانبنا الصواب إن قلنا بأن جهود إيران في تمويل الفصائل المقاتلة في العراق وسورية واليمن وأفغانستان وتدريبها ورعايتها قد باءت بالخسارة؛ حتى ولو استخدمنا في هذا التقييم مقاييس النظام الإيراني ذاته.

لم تجن طهران شيئاً من خلال سعيها الظاهر للعيان إلى التأثير في الشيعة في دول الخليج العربية إلا تأزم علاقاتها مع حكومات تلك الدول؛ لذلك يرى مكتب المرشد الأعلى في برنامج التسلح النووي بديلاً من شأنه تغيير قواعد اللعبة عوضاً عن جهود طهران العسكرية التي لم تُؤت ثمارها.

ومن المرجح ألا تصمد هذه الحملات بمرور الوقت مع ما تتكبدته من تكاليف، لا سيما تلك الإصابات التي تقع في صفوف قوات الحرس الثوري وفيلق القدس، وهي القوات التي لا تزال إيران تناضل من أجل تجديد الدماء في صفوفها وكوادرها القيادية. فالتقارير الواردة مؤخراً بشأن الإصابات التي مُنيت بها قوات الحرس الثوري الإيراني على طول الحدود مع العراق، وكذا ما يدعيه الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وحزب الحرية الكردستاني من استئنافهما أعمال «المقاومة المسلحة» ضد الجمهورية الثورية، كل ذلك يعزز من صحة التصورات القائلة بتراجع زخم الحملة الطموحة التي أطلقها الخميني منذ سبعة وثلاثين عاماً<sup>19</sup>.

ولذلك يرى مكتب المرشد الأعلى في برنامج التسلح النووي بديلاً من شأنه تغيير قواعد اللعبة عوضاً عن جهود طهران العسكرية التي لم تُؤت ثمارها؛ وهو ما حدا بخامنئي إلى أن إنكار كون «الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني» (JCPOA) تحول دون امتلاك إيران لأسلحة الردع النووي؛ وذلك من دون أن يقدم تفسيراً لذلك. وقد أثنى مكتب المرشد الأعلى في الأعوام الأخيرة على «الروح الجهادية» التي تملأ قلوب

علماء إيران النوويين في سعيهم للتصدي للقوى الأجنبية «كالأسد» إذ يزود عن عرينه. وكان خامنئي قد أعلن في وقت سابق أن هذا البرنامج يُعدُّ ركناً أصيلاً من أركان «هوية إيران القومية وعزتها»؛ ولا نرى في كل ذلك إلا جزءاً من سردية ترمي إلى تعويض التناقص الحاصل في نفوذ خامنئي داخل إيران وما جاورها وإخفائه.

وجدير بالذكر أن البرنامج النووي قد انطلق إبّان عهد رفسنجاني، واتخذ هيئته المؤسسية في عهد خاتمي، وأجري تعديله ليصبح متعدد المسارات في عهد أحمدي نجاد. وبغض الطرف عمّا يراه المحللون بشأن انتخابات يونيو (حزيران) عام 2013، صرح رجال الدين قبيل هذه الانتخابات بأشهر قلائل أنهم بصدد «هندسة» العملية الانتخابية لخلافة أحمدي نجاد<sup>20</sup>. وما كان خامنئي يرحوه من حسن روحاني – الذي أُوفد مرة واحدة للتفاوض بشأن البرنامج النووي – هو أن يُنفذ هذا البرنامج بالرغم من الضغوط الداخلية والخارجية جميعها.

ولم يكن سعي روحاني إلى إبرام اتفاق نووي يتلوه تخفيف العقوبات انشقاقاً سياسياً عمّا يوليه خامنئي للبرنامج النووي من عناية؛ فلم يكن لهذا المسعى أن يتم إلا بموافقة تامة من خامنئي. فعلى حين أعدت مجموعة (5+1) الترتيبات التي من شأنها أن تمنع إيران من تطوير أي أسلحة نووية على المدى القريب، بل وأن تكشف عنها حال تطويرها، نرى خامنئي يدلي بتصريحات كثيرة تتسق والقول بأن روحاني قد سلك ذلك النهج الدبلوماسي من أجل تمكين الجمهورية الإسلامية من الاحتفاظ بموضعها في سباق التسلح النووي عوضاً عن سياسة تصعيد المواجهة مع الغرب وتحديه.

وطوال عامين أبدى فيهما النظام فنوناً من الدبلوماسية المتقنة مع التجديدات المتتالية من دون أن يتبرم أي جانب من الجانبين، وعلى الرغم من عدم التوصل إلى أي اتفاق يُذكر، ظل هذا النظام عامان يتقاسم فيهما الأضواء مع قوى العالم الكبرى متكفلاً بإعادة الاعتبار لصورة إيران بعد طول معاناة من العزلة والتهديد بالمواعجات العسكرية بل ومن الآلام الاقتصادية الناجمة من العقوبات المفروضة عليه وتهاوي أسعار النفط وتدهور سعر صرف عملته في عام 2012. وكلها اعتبارات تكمن وراء نجاح إيران في وضع «الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني» (JCPOA) بصيغة غير مُلزِمة لتكون اتفاقاً ملتقاً لتمكين النظام من «التعافي سريعاً» من تلك العقوبات، ومن ثم يصعب النظر إليه بوصفه تنازلاً من جانب إيران<sup>21</sup>.

فعلى حين كان خامنئي يدعو علانيةً إلى اعتماد مبدأ «مرونة الأبطال» في السياسة الخارجية الإيرانية، كان مقصده الواضح أن يُبدي روحاني ومن معه من المفاوضين الإيرانيين أكبر قدر من المرونة

للاستمرار في عسكرة برنامج إيران النووي؛ بما في ذلك تطوير الصواريخ الباليستية على نحو ما رأينا في التجارب الصاروخية التي أجريت في شهر مارس (آذار) عام 2016. وعلى حين ردت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على قوات الحرس الثوري فيما يتعلق بالمجال الجوي واستخدام الصواريخ، كان وزير خارجيتها «جون كيري» يقترح إبرام اتفاقية جديدة مع إيران لمعالجة المخاوف الناجمة من هذه التجارب الصاروخية، وهي المخاوف التي رد وزير الخارجية الإيراني بالقول إنها «غير ذات أساس»، ووصفها وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان بـ«الهراء»؛ بل زاد قائد القوة الجوفضائية الإيرانية على ذلك بالادعاء أن حكومة الولايات المتحدة قد حثت إيران بهدوء ألا تُجري تجاربها الصاروخية علانيةً تجنباً لتعقد العلاقة الوطيدة<sup>22</sup>.

### حفظ النظام أم التغيير من الداخل؟

إذا كان سلوك إيران الاستراتيجي – بتعبير السيد شانون – لا يشهد تغيراً جوهرياً سواء أكانت الإدارة في إيران من المتشددين أم من «الإصلاحيين»، فما جدوى وجود هذه الفروق الحزبية داخل النظام الإيراني؟ أما خامنئي فتركيزه منصب على تحقيق مبدأ الحفظ واستمرار برامج التحديث العسكري النووية منها والاعتيادية، وأما من يُسمون أنفسهم بالإصلاحيين، بمن فيهم روحاني ورفسنجاني، فترتيب الأولويات عكس ذلك؛ إذ يرون أن تخفيف العقوبات الدولية من شأنه أن يكسر حدة الدفع الجماهيري نحو تحقيق إصلاح سياسي حقيقي، ومؤدى ذلك حفظ نظام ولاية الفقيه.

فقد تعهد روحاني – كما تعهد خاتمي من قبله – بإجراء الإصلاحات الداخلية، ولكنه صار على رأس السلطة التي تمارس القمع. حتى حينما تعهد صراحة في عام 2013 برفع الإقامة الجبرية عن قادة الانتفاضة الخضراء وإطلاق سراح من سجنوا في أعقاب احتجاجات عام 2009؛ تعهد بفعل ذلك في غضون عام، ولكن مرت الأعوام بعد الأعوام ولمَّا يُمضِ ما تعهد به. قد ذهب السنوات التي لم تتحقق<sup>23</sup>. ولئن كانت الانقسامات داخل النظام بارقة أمل لإمكانية إحداث تغيير جدي، إلا أننا لا نجد بين أيدينا دليلاً على وجودها حقاً<sup>24</sup>.

فالتصور الثابت لدى مجتمع الساسة الأمريكيين بأن لفظ «إصلاح» مرادف لصفة «الاعتدال الفعلي» يثبت زيفه بالنظر – على سبيل الذكر لا الحصر – في الدور الذي لعبه محمد خاتمي «الإصلاح» كوزيرٍ للثقافة الإسلامية والإرشاد في بدايات الحرب العراقية الإيرانية في الدعاية لتجنيد الأطفال للتضحية

بأنفسهم بالتقدم خلال حقول الألغام أمام القوات العسكرية، فسقط على إثر ذلك ما يقدر بأربعين ألف طفل في برائن الموت. وعلى الرغم مما قُوبِلَ به هذا الفعل من إدانة في جميع أرجاء العالم، كان محمد خاتمي حتى عام 2007 يشيد بدور الشباب الحربي في «سنوات الدفاع المقدس التي تبعث على العزة والفخر».<sup>25</sup> وها هو خليفته «الإصلاحي» حسن روحاني يُحيي على ما يبدو سُنَّته في تجنيد الأطفال.<sup>26</sup>

ومع كل ما يدور من الأحاديث بشأن الإصلاح والارتقاء بمستوى حياة الكثير من الناس، لا نجد في إيران اليوم أي مرادف لسياسات الـ«غلاسنوست» أو الـ«بيرسترويكا»، ولا نجد فيها أحدًا مثل «دنغ شياو بينغ» في ثوب رجل دين لديه الاستعداد لإبرام صفقة كبرى لتحرير الشعب اقتصاديًا واجتماعيًا في مقابل ضمان استمرار تبعيتهم السياسية للقائد الأعلى.

أما الصدع الذي نراه مستمرًا لسنوات كثيرة داخل القيادة الإيرانية، والذي يجب أخذه بعين الاعتبار، فهو الخلاف بشأن أفضل السبل للمضي لدفع جمهورية الخميني الإسلامية قدمًا، وليس كيفية إسقاطها. وقد تجلت هذه الاختلافات في أولويات النظام في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهو ما يُتوقَّع معه حدوث مزيد من التحزب وتبني خطاب الصدام في الساحة السياسية. ولكن على الرغم من تحول التنافس بين الجانبين كليهما بشأن أولويات حفظ النظام وتكتيكاته إلى منافسة شخصية لا تُؤارى في الخفاء، وعلى الرغم من تغيير بعض الأفراد لتحالفاتهم واتخاذ مواقع جديدة، تظل قائمة أبرز اللاعبين على المسرح السياسي كما هي على نحو لا تُخطئه عين.

ومع انتقال كثير منهم انتقالًا سلسًا من أحضان من يُعرفون بالإصلاحيين والمحافظين والعكس بالعكس، لا يبدو ذلك بدافع الأيديولوجيا بقدر ما هو التنافس على الموارد والنفوذ. فحتى أولئك الثابت ولاؤهم لولاية الفقيه، ومنهم أسرة «لاريجاني» التي تتألف من خمسة إخوة ارتقوا مختلف المواقع النافذة في البرلمان ومجلس صيانة الدستور والقضاء والإذاعة ووزارة الخارجية، ينظر إليهم خامنئي بعين الريبة لهذا السبب ذاته.

ويرجع الفضل في بقاء خامنئي إلى احتفاظه بدائرة محدودة صغيرة من المستشارين الموثوق بهم، ومنهم ابنه «مجتبي» الذي يترأس قوات الباسيج ويشرف على جميع شؤون خامنئي المالية التي لا تخضع للعقوبات، حتى إن البعض ليتكهن بأن مجتبي يُجرى إعداده ليخلف والده، وهو ما قد يشير إلى مخاوف خامنئي حول آلية انتقال السلطة التي أرساها الخميني.

أما «علي أكبر ولايتي» الذي يشغل منصب مستشار المرشد الأعلى للشؤون الخارجية فقد خدم في

عهد رئيس الوزراء «مير حسين موسوي» (زعيم الانتفاضة الخضراء المعتقل حالياً) و«هاشمي رفسنجاني»، على حين يشغل «يحيى صفوي» – قائد الحرس الثوري سابقاً – منصب مستشار المرشد الأعلى للشؤون الإقليمية، وكانت له يدٌ في «التحالف» بين إيران وروسيا والعراق وسورية وحزب الله. كذلك، يشغل «مجتبي ذو النور» منصب ممثل المرشد الأعلى لدى الحرس الثوري الإيراني، وهو من صرح مؤخراً بأنه حتى لو تخلت إيران عن برنامجها النووي، فإنه ذلك لن يُثبُط

يبقى من الصعب على الولايات المتحدة قياس مدى الإصلاح الحقيقي في إيران؛ وذلك في ظل ما كرسته الخارجية الأمريكية من جهود لترويض سلوك طهران الخبيث، وعلى الرغم من ذلك، فإن احتمالية حدوث هذا التغيير الحقيقي محل شك وذلك في ضوء القائمة الطويلة لانتهاكات حقوق الانسان، التي وردت في التقرير الصادر في أبريل 2016.

«عزمها هذا على تدمير إسرائيل». أما «محمد سليمي» – وزير الدفاع السابق في حكومة مير حسين موسوي – فيشغل منصب قائد الجيش الإيراني في الوقت الراهن.

وبقدر ما قد يتدافع رجال النظام نحو مواقع السيادة والنفوذ في السياسة الإيرانية، إلا أنهم جميعاً الأعضاء المؤسسون لهذا المشروع الذي تتعين مهمته الأساسية في البقاء جميعاً في سدة الحكم. فما يكتشف عنه التوجه الحديث هو أن تقلص مساحة نفوذ المرشد الأعلى تصحبه زيادة في مساحات التنافس على لعب الأدوار في طهران؛ بل ربما كانت هذه الزيادة على الأرجح هي السبب في تآكل سلطته.

### الجمهورية الإسلامية: كيفية الإصلاح؟

لربما يكون من المنهك لمؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية – بعدما كرست كثيراً من الجهود لتقطع على إيران «سبل امتلاك القنبلة» – أن يُتَوَقَّع منها أن تعالج في الوقت الراهن مجموعة من المخاوف الأخرى بشأن إيران، ومنها تجميد الحقوق السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وقمع المرأة والأقليات وزعزعة استقرار الدول المجاورة ودعم الإرهاب. فالقائمة تطول، وفيما بذلته واشنطن من جهود في ترويض سلوك طهران الخبيث ما يدعو للتفاؤل قليلاً.

ولا ترجع وجهة أسباب إثارة هذه المخاوف اليوم أكثر من ذي قبل إلى الحاجة إلى سد السبل غير المشروعة التي تسلكها إيران سعياً إلى امتلاك القنبلة بموجب «الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني» (JCPOA)، بل الخوف من أن تُفْتَحَ أمامها بفضل هذه الاتفاقية سبيل جديدة إلى امتلاك هذه القنبلة؛ أي من

أن تُمنَح إيران الحق في أن تصبح قوة نووية معترفاً بها دولياً عند انتهاء مدة القيود التي تنص عليها هذه الاتفاقية. ويرد السيد جون كيري على ذلك بالتأكيد على أن وقت انتهاء هذه القيود لا يزال بعيداً. فهل بوسع الولايات المتحدة أن تؤكد يقيناً أن نظام طهران سيكون آنذاك قد مر بعملية «الإصلاح»؟ بل الأهم من ذلك هو السؤال عن ماهية التغييرات التي قد تمثل عملية «الإصلاح» هذه لتختلف إيران عما هي عليه في الوقت الراهن؟

وإذا كان بوسع أحدنا أن يستطلع آراء الخبراء بشأن الكيفية التي يجب على الولايات المتحدة أن تقيس بها مدى الإصلاح في إيران، فمسألة الإجماع في هذا الشأن بعيدة المنال على الأرجح. وربما كان من بين المقاييس الواضحة في هذا الشأن ضرورة توقف مجلس صيانة الدستور عن رصد ولاء المترشحين للمناصب وإقصائهم؛ فعلى مدار ما يزيد عن العقدين، لم يجاوز عدد من سُمِح لهم بخوض الانتخابات الرئاسية نسبة قدرها 2% من بين المرشحين المسجلين لخوضها. حتى في المرتين اللتين فاز السيد رفسنجاني فيهما بالانتخابات في عامي 1989 و1993، بلغ عدد المرشحين المسجلين الذين أُجري إقصاؤهم من البداية نسبة تربو على 96%.

ومما يبشر بالإصلاح يقيناً أن يحدث انخفاض كبير في عدد حالات الإعدام في إيران أو أن يتوقف العمل بهذه العقوبة. ومع ذلك علينا أن نتشكك في احتمالية حدوث هذا التغيير الحقيقي. فتقرير وزارة الخارجية لحقوق الإنسان في عام 2015، والذي صدر في شهر أبريل (نيسان) 2016، يورد قائمة طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، مشيراً إلى أن «مزايا الحصانة القضائية لا تزال منتشرة على جميع الأصعدة في الحكومة وقوات الأمن». زد على ذلك أن الرئيس روحاني قد رشح – عقب انتخابه في عام 2013 – لمنصب وزير العدل السيد «مصطفى بور محمدي»، وهو رجل تلطخت يده عام 1988 بدماء ما يصل إلى ثلاثين ألفاً من السجناء من المعارضين في عمليات إعدام لم تصدر بها أحكام قضائية<sup>27</sup>. وكانت تلك الجريمة وصمة عار لا تُمحي بحسب وصف محامي حقوق الإنسان البريطاني-الأسترالي «جيفري روبرتسون» Geoffrey Robertson، الذي كشف من خلال التحقيق الذي أجراه في عام 2009 عن التاريخ الكامل لمسيرات الموت الياباني في الحرب العالمية الثانية وحوادث الإبادة الجماعية في سريريبيتسا عام 1995.

ولئن كانت الحاجة تستلزم ضرورة إثارة النقاش الجاد بشأن سياسة الولايات المتحدة تجاه هذا النظام المضطرب والمثير للاضطرابات في آن واحد، فالحق يُقال إن ثمة عملاً واحداً من شأنه أن يؤكد للغرب

وجيران إيران بل ولمواطنيها البالغ عددهم تسعة وسبعين مليون نسمة أن الإصلاح بات وشيكًا؛ ألا وهو ضرورة أن يواجه حكام إيران أنفسهم بالحقيقة التي لا مفر منها؛ وهي أنهم في سعيهم نحو الجمع بين الخلافة الدينية والسيادة الوطنية قد أخفقوا على هذين الصعيدين معًا.

فحين يُحدَف من الدستور مبدأ السند الإلهي للسلطة (أي مبدأ ولاية الفقيه) الذي أفسد سياسة إيران ودينها معًا وكبدها العديد من الخسائر البشرية التي لا تعد ولا تحصى، سيكون بوسع رجال الدين أن يتجهوا نحو إصلاح مكانتهم الدينية التي أفسدوها بعد أن يعيدوا الثورة إلى أصحابها الشرعيين؛ أي إلى الشعب الإيراني. وحينها سيكافئ العالم إيران على ما بذلته من جهد وطني لتحقيق المصالحة دون تبادل الاتهامات على عقدها الاجتماعي الذي يُمكِّن القادة المنتخبين بحرية من أن يعكسوا الخير في هذا الشعب العظيم. وحينها، ستتعاوى إيران بعد إصلاحها لترتقي مكانة مرموقة وتضطلع بمسؤوليتها بين الأمم.

1 سعادة السفير يوسف العتيبة، «عام على إبرام الصفقة النووية الإيرانية»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: ( One Year after the Iran Nuclear Deal )، «ذا نيويورك تايمز» *The New York Times*، 3 أبريل (نيسان) 2016، وتجدونه على الرابط: <http://www.wsj.com/articles/one-year-after-the-iran-nuclear-deal-1459721502>

2مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، «تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وثيقة الأمم المتحدة رقم: (A/HRC/31/69)، بتاريخ 10 مارس (آذار) 2016، الفقرات 34 – 37.

3لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، جلسات الاستماع بشأن تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني، 5 أبريل (نيسان) 2016، وتجدونها على الرابط: <http://www.c-span.org/video/?407663-1/hearing-iran-nuclear-agreement-implementation>

4«المحكمة الألمانية تُورط قادة إيران في هجمات عام 1992»، 10 أبريل (نيسان) 1997، الأخبار التفاعلية من «سي إن إن» CNN Interactive، على الرابط: <http://edition.cnn.com/WORLD/9704/10/germany.iran>

5محمد سهيمي، «الاغتيالات المتسلسلة: قتل المنشقين والمفكرين: 1988 – 1998»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: (The Chain Murders: Killing Dissent and Intellectuals, 1988-1998)، بتاريخ 5 يناير (كانون الثاني) 2011، «بي ب اس فرونتلاين» PBS Frontline = وتجدونه على الرابط: <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/tehranbureau/2011/01/the-chain-murders-killing-dissidents-and-intellectuals-1988-1998.html>

6دوغلاس جيل، «اغتيال ثلاثة من الكُتّاب المتمردين: حين تتحول الآمال إلى مخاوف في إيران»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: ( Killing of 3 Rebel Writers turns Hope to Fear in Iran )، بتاريخ 14 ديسمبر (كانون الأول) 1998، «ذا نيويورك تايمز» *The New York Times*، على الرابط: <http://www.nytimes.com/1998/12/14/world/killing-of-3-rebel-writers-turns-hope-to-fear-in-iran.html>

7ديفيد سامويلز، «الروائي الطموح الذي صار معلم السياسة الخارجية لدى أوباما»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: (The Aspiring Novelist Who became Obama's Foreign-Policy Guru )، في مجلة «ذا نيويورك تايمز» *The New York Times*، بتاريخ 5 مارس (آذار) 2016، وتجدونه على الرابط: <http://www.nytimes.com/2016/05/08/magazine/the-aspiring-novelist-who-became-obamas-foreign-policy-guru.html>

8وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، «أسباب بناء إيران لدفاعاتها»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: (Why Iran is Building up Its Defenses )، بتاريخ 20 أبريل (نيسان) 2016، «ذي واشنطن بوست» *The Washington Post*، وتجدونه على الرابط: [https://www.washingtonpost.com/opinions/zarif-what-critics-get-wrong-about-iran-and-the-nuclear-agreement/2016/04/20/7b542dee-0658-11e6-a12f-ea5aed7958dc\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/opinions/zarif-what-critics-get-wrong-about-iran-and-the-nuclear-agreement/2016/04/20/7b542dee-0658-11e6-a12f-ea5aed7958dc_story.html)

9 إرفاند أبراهيميان، «تاريخ إيران الحديث»، كامبريدج، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: (A History of Modern Iran)، (كامبريدج: مطابع جامعة كامبريدج، 2008)، ص. 181.

10 البروفيسور مارفن زونيس، لقاء مع «راديو ديليو بي إي زد» *WBEZ Radio*، شيكاغو، بتاريخ 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1994. 11إبراهيم نوروزي، «مصدق والإسلام وآيات الله»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: (Mossadegh, Islam and Ayatollahs)، «مشروع مصدق» *The Mossadegh Project*، بتاريخ 24 نوفمبر (تشرين الثاني) 2009، وتجدونه على الرابط: <http://www.mohammadmossadegh.com/biography/islam>

12إيراج غورجين، «نظرة على مظاهرات الطلبة في طهران عام 1999»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: (Looking back at Tehran's 1999 Student Protest )، «إذاعة أوروبا الحرة» *Radio Free Europe*، بتاريخ 9 يوليو (تموز) 2008، وتجدونه على الرابط: [http://www.rferl.org/content/Iran\\_Student\\_Protests/1182717.html](http://www.rferl.org/content/Iran_Student_Protests/1182717.html)

13وزارة الخارجية الأمريكية، «تقرير ممارسات حقوق الإنسان لعام 1999 – إيران»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: (Country Reports on Iran, "Human Rights Practices 1999")، وتجدونه على الرابط: <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/1999/409.htm>

14تيم أرانغو، «سعيًا إلى هزيمة داعش: الولايات المتحدة وإيران – كل يعيق صاحبه»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية: (In Effort to Defeat ISIS, U.S. and Iran Impede One Another )، «ذا نيويورك تايمز» *The New York Times*، بتاريخ 25 أبريل (نيسان) 2016، وتجدونه على الرابط: <http://mobile.nytimes.com/2016/04/26/world/middleeast/iraq-falluja-anbar-province-isis.html>



15 سايمون هندرسون وأولي هينونن، «إيران النووية: مسرد»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (Nuclear Iran: A Glossary)، (واشنطن وكامبريدج: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى السياسية ومركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية هارفارد كينيدي)، إصدار 2015، وتجدونه على الرابط: [belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Nuclear%20Iran-A%20Glossary\\_March15.pdf](http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Nuclear%20Iran-A%20Glossary_March15.pdf).

16 فاليري بليم، «كيف خذلت وكالة الاستخبارات المركزية عملها المفقود في إيران»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (How the CIA failed a spy who went missing in Iran)، «ذي واشنطن بوست» The Washington Post، 27 أبريل (نيسان) 2016، وتجدونه على الرابط: [https://www.washingtonpost.com/opinions/how-the-cia-failed-a-spy-who-went-missing-in-iran/2016/04/27/e01b4132-fa9a-11e5-80e4-c381214de1a3\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/opinions/how-the-cia-failed-a-spy-who-went-missing-in-iran/2016/04/27/e01b4132-fa9a-11e5-80e4-c381214de1a3_story.html).

17 وزارة الخارجية البريطانية، «حقوق الإنسان والديمقراطية: تقرير وزارة الخارجية البريطانية لعام 2015 – التوصية بوضع إيران كدولة ذات أولوية باجتماعات مجلس حقوق الإنسان»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (Human Rights and Democracy: The 2015 Foreign and Commonwealth Office Report "Iran-Human Rights Priority Country")، بتاريخ 21 أبريل (نيسان) 2016، وتجدونه على الرابط: <https://www.gov.uk/government/publications/iran-human-rights-priority-country/iran-human-rights-priority-country>.

18 البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر، بتاريخ 15 أبريل (نيسان) 2016، الفقرة رقم (33)، وتجدونه على الرابط: [http://www.oic-oci.org/oicv3/topic/?t\\_id=11093&ref=4364&lan=en](http://www.oic-oci.org/oicv3/topic/?t_id=11093&ref=4364&lan=en).

19 ألين زاكولا، «إيران تواجه انتفاضة مسلحة كبرى مع بدء المتمردين الأكراد استهداف الحرس الثوري»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (Iran is facing a 'wide-scale armed uprising' as Kurdish insurgents have started targeting the Revolutionary Guard)، «بيزنس إنسايدر» Business Insider، بتاريخ 5 مايو (أيار) 2016، وتجدونه على الرابط: <http://www.businessinsider.com/iran-facing-a-wide-scale-armed-uprising-2016-5>.

20 إذاعة «دويتشه فيله»، «انتخابات من هندسة القوات المسلحة: إصدار فيروز آبادي»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (Firouzabadi's Version of Election Engineering by the Armed Forces)، بتاريخ 4 مارس (آذار) 2013، وتجدونه على الرابط: [http://palmercoates.com/doc/DW-Election\\_Engineering-2013.pdf](http://palmercoates.com/doc/DW-Election_Engineering-2013.pdf).

21 ريتشارد نفيو، «مواجهة التصورات المخطئة عن التعافي من العقوبات»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (Countering Misconceptions about Sanctions 'snapback')، «بروكينغز مركز» Brookings Markaz، بتاريخ 5 أغسطس (آب) 2015، وتجدونه على الرابط: <http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/08/05-iran-nuclear-snapback-sanctions-nephew>.

22 معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط (ميمري)، «قائد القوة الجوفضائية وقوة الصواريخ بالحرس الثوري الإسلامي: أمريكا تحثنا على الكتمان فيما يتعلق بالتجارب الصاروخية حال إجرائها»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (IRGC Aerospace And Missile Force Commander: The Americans Are Telling Us 'Don't Talk About Missile Affairs, And If You Conduct A Test... Don't Mention It')، «الأخبار الخاصة من ميمري» برقم 6430، بتاريخ 15 مايو (أيار) 2016، وتجدونه على الرابط: <http://www.memri.org/report/en/0/0/0/0/0/9192.htm>.

23 آراش كارامي، «هل من نهاية للإقامة الجبرية المفروضة على قادة الحركة الخضراء؟»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (Will House Arrest of Green Movement Leaders comet to an End?)، «المونيتور: إيران بلص» Al-Monitor، بتاريخ 17 مارس (آذار) 2016، وتجدونه على الرابط: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/03/rouhani-entezami-house-arrests-green-movement-leaders.html>.

24 توماس إدربرينك، «فوز مؤيدي روحاني بمقاعد البرلمان من دون اكتساح»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (Rouhani Backers Gain Iran Parliamentary Seats, but Not Majority)، «ذا نيويورك تايمز» The New York Times، بتاريخ 30 أبريل (نيسان) 2016، وتجدونه على الرابط: <http://mobile.nytimes.com/2016/05/01/world/middleeast/rouhani-backers-gain-iran-parliamentary-seats-but-not-majority.html>.

25 رايت سميث، دفاعنا دفاع مقدس! الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها في سياسات الفصائل الإيرانية المعاصرة – المجلد الثالث، وعنوانه الأصل بالإنجليزية (Our Defense is a Holy Defense! -The Iran-Iraq War and its Legacy in Contemporary Iranian Factional Politics 3)، دورية رابطة طلاب دراسات الشرق الأوسط الصادرة عن جامعة جورج تاون-قطر (2015)، وتجدونه على الرابط: <http://dx.doi.org/10.5339/messa.2015.3>.

26 المجلس الوطني للمقاومة في إيران (NCRI)، وسائل الإعلام الحكومية الإيرانية تبث مقاطع مرئية دعائية لحث الأطفال على الالتحاق بجبهة الحرب في سورية لإنقاذ الأسد، وعنوانه بالإنجليزية (Iran State Media Broadcasts Promotional Video Clip Encouraging Children to Join War in Syria to Save Assad)، بتاريخ 28 أبريل (نيسان) 2016، وتجدونه على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=z9xw2VZ6s9M&feature=youtu.be>.

27 مؤسسة عبد الرحمن بورومند، «مذبحة السجناء السياسيين في إيران عام 1988: تقرير التحقيق الذي أجراه جيفري روبرتسون»، وعنوانه الأصل بالإنجليزية ( Geoffrey ) The Massacre of Political Prisoners in Iran, 1988: Report of an Inquiry Conducted by Robertson, QC)، 18 أبريل (نيسان) 2011، وتجدونه على الرابط: <http://www.iranrights.org/library/document/1380>.